

## على الحافة

## السلبية الواجبة

## حبيب معلوف

فيما لا تزال وتيرة الاهتمام بموضوع النفايات عالية نسبياً تحت ضغط إيجاد البدائل قبل استنفاد مهلة الخطة الطارئة مع توقُّع نهاية قدرة مطمر الكوستا برفا الاستيعابية قبل أوانها، برز اهتمام مفاجئ بالإعلان عن فتح موسم الصيد! فتحت صفحة «بيئة» في «الأخبار» ملف الصيد البري (البربري) باكراً واستباقاً وتحذيراً لمحاولات ما يسمى «فتح الموسم»، الذي يعتبره علماء الطبيعة المستقلون، محاولة «لتشريع إبادة الطيور» في لبنان، إلا أن إصرار المنتفعين غلب على تحفُّظ العلماء، على ما يبدو!

لم يعد خافياً أن كل شيء على هذه البسيطة بات لا يتحرك إلا مع تحرك شبكات كبيرة من المصالح، إلا أن ذلك لم يمنعنا من الإصرار على الاستمرار في الاعتراض والتحذير... ونحن نشهد على انهيار المنظومات الطبيعية وعلى أسس ومقومات حياتنا وحياة الأجيال القادمة.

في السنوات الأخيرة دخلت على قطاع الصيد البري شبكات مصالح جديدة. فلم يعد الأمر مقتصرًا على تجار أسلحة وأدوات الصيد وذخيرتها... دخل إليها أيضاً، بموجب مراسيم تنظيمية لما يسمى «تنظيم الصيد»، نوادي الرماية والتدريب وشركات التأمين وشبكة ما يسمى «خبراء» وجمعيات وإعلام وأمن وتراخيص حمل أسلحة وهواة... يتسابقون على الاستثمار في ما بقي من أجمل المخلوقات الطبيعية المستضعفة كالطيور البرية!

وكنا نأمل أن تستمر وزارة البيئة في تأجيل إطلاق موسم الصيد، لحين تعديل القانون الذي وُضع في ظروف غلبت فيها شبكة مصالح معينة على دعاة حماية الطيور، مصدر الخير والحياة... ووقف العمل بالمراسيم التي لا معنى بيئياً لها ولن تكون حصيلتها إلا تشريع إبادة الطيور في ظل وضع سياسي واقتصادي واجتماعي مُفسد، يستتبع كل شيء. ولعل حجتنا الدائمة في هذه المعمة التي بدأت عام 2004 مع طرح قانون الصيد البري للتعديل، لا تزال هي نفسها: «الدولة التي لا تستطيع أن تطبق قرار منع الصيد البري الكلي (الأسهل)، كيف يمكن أن تنظم الصيد (الأصعب)؟!». فمن الذي سيميز بين الأنواع الممنوع أو المسموح صيدها؟ ومن يضبط الأوقات والأعداد؟ ومن يضحك على من؟

تسرّع وزير البيئة في فتح الموسم أول من أمس، قبل أن يدرس الملف جيداً. ولكن لا يزال بإمكانه التراجع وطلب إعادة النظر بالقانون والتشدد في تطبيق قرار المنع الكلي للصيد البري. ونرجو أن لا يتسرع أيضاً في الموافقة على إنشاء محارق نفايات، كخيار غير مؤقت وطارئ، قبل الانتهاء من إعداد ومناقشة استراتيجية مستدامة لإدارة النفايات. وكما قلنا سابقاً، قدر وزارة البيئة (ووزيرها)، في بلد مثل لبنان، لا يزال يعتبر أن رأسماله الأساسي وقيمه التفاضلية هو بيئته الطبيعية، أن يكون محافظاً ومتحفظاً على المشاريع والاستثمارات المشكوك بأنها تؤثر سلباً في المحيط. وقدره أيضاً أن يكون في غاية السلبية دائماً وأن لا يجد أي حرج في قول الـ «لا». لا لتنظيم قتل الطيور. ولا لتشريع المحارق وحرق الموارد. أو على الأقل، أن يستمر في رفع هذه الـ «لا»، لحين إنجاز الاستراتيجية البيئية الشاملة لوزارته وللدولة اللبنانية، واستراتيجية القطاعات الأساسية المترابطة. وللحديث صلة.

## تنوع بيولوجي

## الدود يفتك بصنوبر بيروت والمن



اليباس يضرب صنوبر بيت مري

لم تكذ وزارة الزراعة تنجح في القضاء على دودة الصنك التي هاجمت جزءاً من أحراج الصنوبر البري. حتى بدأت أنواع جديدة من الدود تغير على بعض أحراج الصنوبر «الجوي» أو المرزوم. اليباس بات جزءاً من أحراج المتن وحاصبيا، فيما الوزارة تصعد إلى البلديات بالتصرف، من دون وضع خطة مكافحة متكاملة وعابرة للمناطق

## أمال خليل

منذ ثلاثة أشهر، غزا الدود حرج بيت مري في المتن. حتى الآن، فإن حوالي 200 شجرة في حرج بيت مري نخرها الدود من جذوعها وتحولت إلى خشبة يابسة في غضون أسابيع قليلة. على نحو مبدئي، اصطلح على تسمية الدود بـ«حفار الساق». أعلنت البلدية حالة الطوارئ. تواصل رئيسها روي أبي شديد مع وزارة الزراعة التي أوعدت المهندسين ميشال باسيل (رئيس دائرة التحريج والاستثمار) ويوسف المصري (رئيس دائرة وقاية المزروعات)، بناء على تكليف شفهي من مصلحتي الأحراج والثروة الطبيعية ووقاية النبات. بحسب التقرير الذي رفعه لرئيسي المصلحتين، أظهر الكشف «يرقات وخناس في جذوع الأشجار المصابة وهي من مجموعة الخنافس القلف

Bark beetles، وأن الأشجار اليابسة منتشرة في أنحاء الحرج». الحل الذي أوصى به الخبيران قام على «قطع الأشجار المصابة والتي بدأت تظهر عليها علامات اليباس ومعالجتها

بالفرم والتسبيخ وتقطيعها ولفها بالنايلون ومعالجتها بغاز التوكسين أو حرقها والعمل على تشحيل الأشجار المتبقية وتفريدها، فالكثافة تساعد في تفادى الإصابة». ولحظ

## نفايات

## محرقة في الكرنطينا أم في كل لبنان؟!

أعيد فتحه وإغلاقه لأسباب أغلبها ذات طابع سياسي، ليُفتح بدلاً منه مطمران خطيران على الشاطئ لأهداف استثمارية أكثر منها بيئية! ثم أيضاً هناك الطريقة التي تمّ فيها التعامل مع «محرقة» ضهور الشوير وغيرها... إلخ. لكن الأهم من هذا كله هو الطريقة التي أوصلت اللبنانيين إلى الحد الذي يقبلون فيه إقامة محرقة وإلا غرقوا في «زبالتهم». ويبدو أن بعضاً من الطاقم السياسي لمس حجم الريح الذي يمكن أن يتحقق من المحارق فركب الموجة أو أنه يستعدّ لإقامة محارق منطوقية بدواعٍ مختلفة.

لدرجة أنه لم يعد يهم سوى أن تكون «منطوقية» أمينة ومحضنة ومكتفية، وتناسوا أن لبنان هو وحدة جغرافية متكاملة. دفع هذا النمط من التفكير والممارسة إلى نشوء حلول ومعالجات بتكاليف مالية وبيئية وسلوكية متطرفة في أغلب الأحيان، والشواهد على ذلك لا تعد ولا تحصى ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الطريقة التي عولجت فيها نفايات مكب النورماندي التي رُحلت إلى جوانب طرقات الإقليم في نهايتها وإحدى الكسارات القديمة! والطريقة التي عولج فيها ملف مطمر الناعمة الذي فتح وأغلق، ثم

لم نعرف كيف سيترجم طرح «اللامركزية» لوزير البيئة في معالجة النفايات. هل المقصود أن يكون لكل منطقة محرقتها؟ أم المقصود تجربة كل أنواع المحارق؟ وهل تم وضع محرقتي الكرنطينا والكوستا برفا والنبطية على نار حامية بعد تعثر «صوبيا» ضهور الشوير؟

## ح. خضرة

بالكاد تنفّس المواطنون الصعداء بعد التأكد من وجود نيات جدية لمعالجة تراكم النفايات في الشوارع، حتى اكتشفوا أن المشكلة سوف تنتقل إلى منطقة الكرنطينا، إذ بات من شبه المؤكد أن تقام عليها محرقة لاستيعاب نحو 1000 طن من النفايات المنزلية يومياً، والبعض يقول محرقتين بقدرة استيعاب 2000 طن.

بسهولة يكتشف المتتبع لمسار معالجة النفايات منذ التسعينيات أن سياسيي البلد كانوا يتعمدون تكبير الحجر على المواطن. دخل كل منهم في اللعبة المناطوقية والطاقوقية وحتى الحزبية ليرفضوا استقبال نفايات المناطق المجاورة. نجحوا في الخطاب التحريضي ضد الآخر،

## في قبضة من؟

